

الجزائر: عفو رئاسي عن 18 موقوفاً من الحراك الشعبي

لقاءه بقيادة أحزاب سياسية.

وحسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (غير حكومية)، فإن هناك 304 موقوفين من ناشطي الحراك الشعبي رهن الحبس حتى مطلع يوليو الجاري، عبر 36 ولاية من أصل 58. ومنذ أشهر، تطالب منظمات حقوقية وأحزاب معارضة في الجزائر رئيس البلاد بإطلاق سراح موقوفين في مسيرات الحراك أو بسبب منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي.

أفعال.“

وأضاف: ”في هذا الإطار، شرعت الجهات القضائية ابتداء من في الإفراج عن هؤلاء الأشخاص الذين بلغ عددهم 18 والعملية مستمرة“.

وكان الرئيس تبون أصدر عفوا عن 59 من النشطاء، في فبراير الماضي، بمناسبة الذكرى الثانية للحراك الشعبي المصادفة لـ22 من الشهر ذاته، في إطار إجراءات تهدئة أعقبت

أقر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، عفوا عن 18 موقوفا من الحراك الشعبي يتواجدون رهن الحبس، جاء ذلك وفق بيان لوزارة العدل الجزائرية اطلعت الأناضول“ على نسخة منه. وورد في البيان، ”تعليم وزارة العدل أنه بمناسبة الذكرى 59 لعيد الاستقلال، أو صى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتدابير راقفة لفائدة الشباب المتابعين جزائيا والموجودين رهن الحبس لارتكابهم وقائع التجمهر وما ارتبط بها من

مقتل 5 مدنيين بنيران «داعش» في ديالي

العراق: انطلاق عملية عسكرية لتأمين أبراج الكهرباء في نينوى



جانب من العملية العسكرية

شن الجيش العراقي، أمس الإثنين، عملية عسكرية لتأمين أبراج الطاقة الكهربائية بمحافظة نينوى، شمالي البلاد، وفق مصدر أمني.

وقال المصدر، وهو ضابط في قيادة عمليات نينوى الأناضول، إن ”عملية عسكرية انطلقت لحماية وتأمين أبراج الطاقة الكهربائية من استهدافها المتكرر على يد عناصر تنظيم داعش الإرهابي في نينوى (شمال)“.

وأضاف المصدر، مفضلا عدم ذكر اسمه كونه غير مخول للحديث مع الإعلام، أن ”مناطق غرب وجنوب الموصل بنينوى شهدت مؤخرا هجمات متكررة استهدفت أبراج الطاقة الكهربائية، ما تسبب في خروج اثنين منها عن الخدمة“.

وأوضح أن العملية العسكرية انطلقت عقب ساعات من وصول وفد عسكري رفيع المستوى بقيادة نائب العمليات المشتركة في الجيش

الفریق الركن عبد الأمير الشمري إلى محافظة نينوى.

وفي وقت سابق، قال بيان للجيش العراقي إن ”الوفد سيتابع الوضع الأمني وينفذ خطة حماية البنى التحتية العاملة في مختلف مناطق نينوى“.

وعلى مدى الأيام الماضية، أعلنت السلطات العراقية تعرض عدد من أبراج نقل الطاقة الكهربائية لهجمات في محافظات ديالى (شرق)، وكركوك وصلاح الدين ونيوى (شمال).

أكدت وزارة الكهرباء إعادة تشغيل منظومة الطاقة الكهربائية في البلاد بعد توقفها لساعات، إثر استهداف أبراج لنقل الطاقة، فيما تتهم السلطات مسلحي ”داعش“ الإرهابي بالوقوف وراء معظم تلك الهجمات.

بدورها أعلنت الحكومة العراقية، الجمعة، قبول استقالة وزير الكهرباء ماجد حنتوش،

وإقالة مدير شركة نقل الطاقة الكهربائية (جنوب) من منصبه، إثر احتجاجات شعبية لانقطاع التيار الكهربائي في البلاد.

وعلى أثر الانقطاع الأخير، قرر رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي تشكيل خلية لمواجهة نقص توفر الكهرباء.

ويعاني العراق أزمة نقص الكهرباء منذ عقود جراء الحروب المتعاقبة وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، فضلا عن استنزاف الفساد. أفاد مصدر أمني عراقي، بأن 5 مدنيين قتلوا بنيران عناصر من تنظيم ”داعش“ الإرهابي نقص توفر الكهرباء.

ويعاني العراق أزمة نقص الكهرباء منذ عقود جراء الحروب المتعاقبة وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، فضلا عن استنزاف الفساد. أفاد مصدر أمني عراقي، بأن 5 مدنيين قتلوا بنيران عناصر من تنظيم ”داعش“ الإرهابي نقص توفر الكهرباء.

ويعاني العراق أزمة نقص الكهرباء منذ عقود جراء الحروب المتعاقبة وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، فضلا عن استنزاف الفساد. أفاد مصدر أمني عراقي، بأن 5 مدنيين قتلوا بنيران عناصر من تنظيم ”داعش“ الإرهابي نقص توفر الكهرباء.

وأوضح المصدر، الذي طلب عدم الإشارة لاسمه كونه غير مخول بالتصريح للإعلام، أن ”مسلحي داعش نصبوا كميناً على الطريق، وقتلوا نيران أسلحتهم على الأهالي، ما أدى إلى مقتل 5 منهم وإصابة اثنين آخرين بجروح“. وتابع المصدر أن ”المختطفين تمكنوا خلال الاشتباكات من الفرار من قبضة عناصر داعش“. وخلال الشهور الأخيرة، زادت وتيرة هجمات مسلحين يشتبه بانهم من ”داعش“، لا سيما في المنطقة بين كركوك وصلاح الدين (شمال) وديالى (شرق)، المعروفة باسم ”مثلث الموت“. وأعلن العراق عام 2017 تحقيق النصر على ”داعش“ باستعادة كامل أراضيها، التي كانت تقدر بنحو ثلث مساحة البلاد اجتاحتها التنظيم صيف 2014. إلا أن التنظيم الإرهابي لا يزال يحتفظ بخلايا نائمة في مناطق واسعة بالعراق ويشن هجمات بين فترات متباعدة.

اليمن: ارتفاع حصيلة ضحايا معسكربأبين إلى 3 قتلى و23 جريحاً

للمجلس الانتقالي الجنوبي، الدعم إماراتيا، للسيطرة على محافظة أبين، التي تشهد مواجهات متكررة بين الطرفين.

ويشهد اليمن حربا منذ نحو 7 سنوات، أودت بحياة أكثر من 233 ألفا، وبيات 80 بالمئة من السكان، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على الدعم والمساعدات، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

ت، غ. وفي وقت سابق، أفاد مصدر حكومي، للأناضول، بأن ”قصفا بصاروخ استهدف مسجدا في معسكر اللواء الخامس مشاه التابع للجيش بمديرية مودية في محافظة أبين“.

وأضاف: ”القصف وقع أثناء تادية الجنود صلاة الظهر؛ ما أسفر عن سقوط قتيلين ونحو 20 جريحا، بعضهم في حالة خطيرة“.

وتتقاسم القوات الحكومية وأخرى تابعة

الإرهابية التي استهدفتهم أثناء تاديتهم الصلاة ظهر، ونتج عنها 3 شهداء و23 جريحا“.

وقال المقدشي إن ”هذه الجريمة تكشف فيها الميليشيا الحوثية وداعمتها الإيرانية عن عقيدتها الإرهابية وحقدھا الدفين ضد الشعب اليمني باستهدافاتها المتكررة لدور العبادة والأعيان المدنية“، وفق الموقع، ولم يصدر أي تعليق من قبل الحوثيين حول هذا الاتهام حتى الساعة 18:40

ارتفعت إلى 3 قتلى و23 جريحا، حصيلة هجوم على معسكر للجيش اليمني في محافظة أبين جنوبي البلاد.

وأفاد موقع الجيش ”سبتمبرنت“ بأن ”وزير الدفاع الفريق الركن محمد علي المقدشي، أجرى اتصالا هاتفيا بالعميد الركن سند عبدالله البرهوه، قائد القوات المشتركة (حكومية) بمحور أبين، اطمان خلاله على أحوال الجرحى في الجريمة

لبنان: أهالي ضحايا تفجير مرفأ بيروت يطالبون برفع حصانات نيابية



انفجار مرفأ بيروت

العنبر رقم 12 بالمرفأ، الذي كان يحوي نحو 2750 طنا من مادة ”نترات الأمونيوم“ الشديدة الانفجار، كانت مصادرة من سفينة ومخرنة منذ عام 2014.

أكثر من 200 شخص وإصابة نحو 6 آلاف آخرين بجروح، فضلا عن دمار مادي هائل في الأبنية السكنية والمؤسسات التجارية.

وحسب تقديرات رسمية، وقع الانفجار في

انفجار بيروت، إلى مجلس النواب لتنفيذ وقفة ”تحذيرية“ وفق شهود عيان.

وفي 4 أغسطس 2020، وقع انفجار ضخم في مرفأ العاصمة اللبنانية بيروت، أسفر عن مقتل

طالب أهالي ضحايا تفجير مرفأ بيروت، برفع الحصانة عن أي نائب يستدعيه قاضي التحقيق بالقضية. جاء ذلك خلال وقفة نفذها العشرات من أهالي الضحايا أمام البوابة رقم ”3“ للمرفأ في ذكرى مرور 11 شهرا على الانفجار.

وأعلن المتحدث باسم أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت إبراهيم حطيط خلال الوقفة التي شارك فيها جرحى التفجير ”عمهم للمحقق العدلي في القضية القاضي طارق البيطار“.

وقال إن ”استدعاءات القاضي البيطار جاءت كضربة معلم بالشكل والمضمون وأثلجت قلوب عوائل الشهداء“.

حدد البيطار موعدا لاستجواب رئيس الحكومة حسان دياب (لم يكشف عنه)، وطلب رفع الحصانة البرلمانية عن 3 وزراء تمهيدا للادعاء عليهم وهم وزير المال السابق علي حسن خليل، ووزير الأشغال السابق غازي زعتر، ووزير الداخلية السابق نهاد المشنوق، وجميعهم نواب وفق وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية.

كما طلب البيطار التحقيق مع 6 من القادة الأمنيين والعسكريين وفق الوكالة. وحدد المحقق العدلي مواعيد لاستجواب هؤلاء بشكل دوري، دون الكشف عنها. وتوجه حطيط للقاضي البيطار بالقول: ”أمض بطرق الحق والعدالة وستكون سيفك الصارم“.

ودعا إلى ”رفع الحصانات النيابية الآن عن أي نائب يستدعيه قاضي التحقيق“. وأكد حطيط، أن ”أي كتلة لا ترفع الحصانات ستعتبرها شريكة بقتلنا وتدمير مدينتنا (...) والمجلس النيابي هدفا مشروعا لنا“ وعقب الوقفة توجه أهالي ضحايا

المعارضة السورية: المعابر

الإنسانية تصدر أجندة

«أستانة 16»

كشفت المعارضة السورية، أن مسألة استمرار المعابر الإنسانية بتقديم المساعدات ستكون حاضرة على رأس أجندة اجتماعات ”أستانة16–“ بالعاصمة الكازاخية نور سلطان.

جاء ذلك في تصريح للأناضول، أدلى به المتحدث باسم الوفد أيمن العاسمي، قبيل انطلاق الجولة الجديدة الأربعاء المقبل، وتستمر يومين بمشاركة الأطراف المعنية.

ويشارك في الاجتماع الرفيع ممثلو الدول الضامنة وهي تركيا وروسيا وإيران، ووفدي النظام والمعارضة، إضافة إلى المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون، ووفود الدول المشاركة بصفة مراقب وهي لبنان والعراق والأردن وممثلي المنظمات الدولية.

ومن المنتظر أن يناقش مجلس الأمن الدولي بعد أيام تمديد الآلية الدولية لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى الداخل السوري عبر معبر ”باب الهوى“ الحدودي مع تركيا، التي ينتهي العمل بها في 11 يوليو / تموز الجاري، في ظل حديث عن رفض روسي.

قال العاسمي: ”في هذه الجولة والجولات السابقة المعارضة تمثل صوت الشعب السوري والثورة بدون حضورها لا يمكن حصول أي اجتماع“.

وأضاف: ”المعارضة جزء من المسار، وتمثل آمال الشعب والثورة، وفاعليتها تتعلق بمدى الجديدة التي تكون عليها الأطراف الأخرى، وخاصة الروس، لأن الإيرانيين جزء من المشكلة وليس جزءا من الحل“. ولفت أن ”المعارضة تحاول التحاور مع الروس بالاجتماعات، فاعلية تواجد المعارضة بالمسار مركبة وليس بسبب جولة وبفترة مؤقتة أو آتية، موجودة بحكم نوع المعارضة التي معظمها عسكري، وهو جزء أساسي بالقضية السورية“.

بخصوص أجندة الاجتماعات، أفاد العاسمي: ”الأجندة مستجدة دائما ومدى الاتفاق عليها يكون حسب الجديدة من قبل الروس تحديدا، ولكن واضح أن القضية تتعلق بالمعابر وخاصة أن الموضوع الإنساني مهم لكل السوريين“.

وأردف: ”نحن نحرص أن تستمر المساعدات لكل المناطق، وبقاء المعابر مفتوحة تضمن دخول المساعدات عبرها“. واستدرك قائلا: ”هناك بوابد أمل وحلحلة في قضية المعابر“.

ولفت أن ”القضية الثانية هي خروقات النظام وعملية التصعيد التي كانت تعقد لأجلها جولات أستانة وجنيف، إذ إن النظام يصعد ويستخدم الإجرام لتحقيق مآرب عسكرية وسياسية“.

واعتبر أن ”هذا أمر غير إنساني وغير منطقي، وعلى الدول الداعمة له الانتباه لهذا الأمر (...) المعارضة ترفض ذلك، وهي قادرة على الرد ولكن نحرص دائما على الهدنة لأنها ضرورية للحل السياسي“.

انقضاء مهلة أول يوليو

يلقي بظلال من الشك حول

الانتخابات الليبية

مرّ الأول من يوليو، دون أن يتمكن ملتقى الحوار الليبي من إنهاء القاعدة الدستورية، ولم ينجح مجلس النواب قوانين الانتخابات المطلوبة، في مؤشر سلبي على صعوبة إجراء الانتخابات في موعدها. وكانت مقوضية الانتخابات حددت يوم 1 يوليو، آخر أجل لاستلام القاعدة الدستورية وقوانين الانتخابات، للشروع في التحضير للاقتراع البرلماني والرئاسي وإجرائه في موعده المحدد في 24 ديسمبر المقبل.

ووصلت مشاورات ملتقى الحوار السياسي المنعقد في جنيف السويسرية إلى طريق مسدود، بسبب عدة ملفات على رأسها شروط الترشح لرئاسة الجمهورية.

حيث تحاول أنصار اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الضغط على أعضاء الملتقى لتخفيف شروط الترشح للعسكريين ومزدوجي الجنسية بما يسمح لأخير بدخول الانتخابات الرئاسية دون التنازل عن جنسيته الأمريكية ولا عن صفته العسكرية.

وانطلقت أشغال ملتقى الحوار في 28 يونيو وكان من المقرر أن تختتم في 1 يوليو الجاري، ليتم تمديدها يوما آخرًا بسبب احتدام الخلافات وإصرار المبعوث الأممي يان كوبيتش على عدم مغادرة أعضاء الملتقى جنيف قبل الاتفاق على قاعدة دستورية، لكن بدون جدوى.

فعدم حسم الخلافات المتعلقة بالقاعدة الدستورية يعني فشل البعثة الأممية ومؤتمر برلين، في تحقيق أهم بُدْر رهن عليه المجتمع الدولي لإنهاء 10 سنوات من المراحل الانتقالية، ألا وهو إجراء الانتخابات في تاريخها المحدد.

ولم تغن اللجنة الاستشارية التي اجتمعت في تونس في تسهيل توصل ملتقى الحوار لاتفاق بشأن النقاط الخلافية، بل بدأ الحديث ولو بصوت خافت عن تأجيل الانتخابات لما بعد 24 ديسمبر، الأمر الذي تعارضه أغلب الأطراف الليبية.

ما دفع على الليبية، عضو ملتقى الحوار، لدعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه من يحاول عرقلة الانتخابات، مشير إلى أن البرلمان يعتمد تعطيل اعتماد الميزانية ومنع العمل في مدينة بنغازي (شرق).

وفي ظل هذا الانسداد، لجأت البعثة الأممية، إلى اقتراح تشكيل ”فريق مصغر“، لمساعدة الملتقى ”للتوصل إلى حل وسط، من خلال استعراض مختلف المقترحات، ومحاولة التوفيق بين النقاط الخلافية العالقة، وإنهاء الجدل“.

ومساء الخميس، تم انتخاب 13 عضوا البشكولوا ”الفريق المصغر“، أبرزهم عبد الرحمان السويحلي (رئيس المجلس الأعلى للدولة سابقا) عن مدينة مصراتة (غرب)، والنائب زياد دغيم، المحسوب على معسكر حفتر (شرق).

وكان واضحا أن مهمة لجنة التوافقات ستكون صعبة، خاصة وأن اللجنة الاستشارية المنتقطة عن ملتقى الحوار، والتي عقدت اجتماعها في تونس، ما بين 24 و26 يونيو، توافق على مقترح لحسم نقاط الخلاف الرئيسية، بعد أن تمت مناقشة 5 مقترحات تقدم بها الأعضاء الـ19 (تغيب منهم عضو).